

كو^٧ ماري محراق
داد كاي بالآي ئيقتيحاڊي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

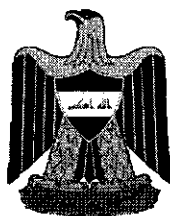
تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢١ برئاسة القاضي مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه واكرم بابان ومحمد النقشبندي وعبود التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرار الحكم الآتي :

- المدعون : ١. (م . ع . ح) / رئيس مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات
اضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان (أ . ح . ع) و (ر . ن . ع) .
٢. رئيس جمهورية العراق / اضافة لوظيفته - وكيله الاستشاري القانوني (ف . ج)
٣. الحزب الديمقراطي الكوردستاني - وكيله المحامي (! . س . م)

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب / اضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان المدير
(س . ط . ي) والمستشار القانوني المساعد (ه . م . س) .

الادعاء :

اولاً: ادعى وكيل المدعى الاول (م . ع . ح) في الدعوى المرقمة ٩٩ / اتحادية / ٢٠١٨ بأن مجلس النواب اصدر بتاريخ ٢٠١٨/٦/٦ قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ واصبح نافذاً من تأريخ التصويت عليه ولمخالفة هذا القانون لأحكام الدستور والقانون فبادر للطعن فيه . وقد تم تبليغ المدعى عليه اضافة لوظيفته الذي اجاب على لائحة الدعوى بلائحته الجوابية المؤرخة ٢٠١٨/٦/١٤ ، وسنبين ادعاءات المدعى وردود وكيل المدعى عليه عليها:
١. ادعى المدعى ان المدعى عليه اصدر في جلسة استثنائية عقدها مجلس النواب بتاريخ



جمهورية العراق

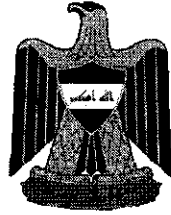
المحكمة الاتحادية العليا

كو^٧ ماري^٧ عيراق

داد كاي بالآي ئيتتيعادي

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

٢٨/٥/٢٠١٨ وبقيت الجلسة مفتوحة لغاية التصويت على قانون التعديل الثالث موضوع الطعن في ٦/٦/٢٠١٨ مخالفاً للمادة (٥٨/اولاً) من الدستور ، وكان السبب في عقد الجلسة هو (مناقشة الخروقات التي شابت العملية الانتخابية) ولم تكن الغاية منها تشريع قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب لذلك ليس للمجلس اصدار مثل هذا التعديل. اجاب وكيل المدعى عليه على ذلك ان مجلس النواب دعى الى عقد جلسة استثنائية لتصويب العملية الانتخابية وان كل ما جرى من اجراءات ومناقشة تحت هذا العنوان اما التصويت على القانون محل الطعن فقد تم في جلسة دعى اليها رئيس مجلس النواب بعد رفع الجلسة الاستثنائية بأربعة ايام مستوفياً المدة التي اوجبها النظام الداخلي بين مناقشة مقترح القانون والتصويت عليه وكانت اجراءاته مستقيمة وصائبة ومتوافقة مع الدستور. ٢. ان مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومقترحات القوانين تقدم وفقاً لنص المادة (٦٠/اولاً) من الدستور من عشرة اعضاء او احدى اللجان المتخصصة . وان مجلس النواب خالف نص المادة المذكورة وان مقترح القانون كان يجب ان يقدم للسلطة التنفيذية لدراسته ويرفع الى مجلس النواب. اجاب وكيل المدعى عليه ان القانون محل الطعن سنة مجلس النواب بما يملك من اختصاص في تشريع القوانين وفقاً للمادتين (٦٠/ثانياً) و(٦١/اولاً) من الدستور وان ما ذكره وكيل المدعي من قصر تشريع القوانين على مشروع القانون الذي يرد من السلطة التنفيذية فليس صحيحاً ويتعارض مع قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٢١/اتحادية/٢٠١٥) . ٣. ان المادة (٧٣/ثالثاً) تقضي بأن رئيس الجمهورية هو الذي يصادق ويصدر القوانين وعليه فان القانون لا يصبح نافذاً من تاريخ التصويت عليه بدون هذه المصادقة وان مجلس القضاء الاعلى اعتبر هذا القانون ساري المفعول وقام بتنفيذه بارسال لجنة تتألف من رئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي وقضاة لمقر المفوضية . اجاب وكيل المدعى عليه

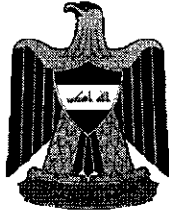


كحو^٧ مارى محبراق
داد كاي والآي نيئتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

ان مجلس النواب حدد تاريخ نفاذ القانون محل الطعن بتاريخ التصويت عليه بما يملك من اختصاص في تحديد نفاذ القوانين وفقاً للمادة (١٢٩) من الدستور وان ما قام به مجلس النواب هو مراعاة للمدد الدستورية ولضمان تصويب العملية الانتخابية . ٤ . بين وكيل المدعي ان الدستور في المادة (٩٠) بين مهام مجلس القضاء الاعلى والتي وردت في المادة (٩١) منه . وان هذه الصلاحيات وردت على سبيل الحصر لذلك فان ما ورد في المادة (٤) من قانون التعديل الثالث بانتداب (٩) قضاة لادارة مجلس المفوضين وقاضياً لكل مكتب بدلاً من مدراء المكاتب في المحافظات فان ذلك يخالف الدستور لان مهمة القاضي الفصل في المنازعات وان عمل مجلس المفوضين عمل اداري وتنفيذي . اجاب وكيل المدعي عليه ان المادة (٩٠) من الدستور بينت اختصاصات مجلس القضاء الاعلى فقيام مجلس النواب بمنح مجلس القضاء الاعلى اختصاص ادارة مفوضية الانتخابات لا تخالف القانون لان قانون التنظيم القضائي اشار الى عدة مهام ادارية يقوم بها القاضي وهناك امثلة كثيرة على ذلك . ٥ . اعتبر الدستور في المادة (١٠٢) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هيئة مستقلة واستناداً لذلك صدر قانون المفوضية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ وهي تملك الاشراف على جميع الانتخابات وعليه فان انتداب قضاة لادارة الانتخابات يتعارض مع هذا الحكم ويعد تدخلاً في عمل المفوضية . اجاب وكيل المدعي عليه ان المفوضية كانت تقوم بهذه المهام واوكل مجلس النواب الى المفوضية القيام بذلك الى ان ثبت بتقارير رسمية من لجنة تقصي الحقائق النيابية واللجنة العليا الوزارية الخروقات الجسيمة لنزاهة وسلامة العملية الانتخابية وحصول عمليات تزوير واسعة للنتائج وهدر لاصوات الناخبين وهذا اساس تعديل قانون الانتخابات محل الطعن لاحالة ملف الانتخابات الى جهة قضائية تدير العملية الانتخابية باعتبارها جهة محايدة . وما اورده وكيل المدعي يصدق على الظروف العادية .



كحو^٧ هاري ميبراك
داد كاي، والآي، نيتهبيحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

٦. بين وكيل المدعي ان اعادة العد والفرز كما جاء في المادة (١) من قانون التعديل الثالث تحتاج لاموال ضخمة وان تشريع قانون فيه جنبه مالية يحتاج لموافقة السلطة التنفيذية وبالتالي لا يجوز لمجلس النواب تشريع هذا القانون وان توصية اللجنة الوزارية لاعادة الفرز بنسبة ٥% وليس ١٠٠% التي نصت عليها المادة . اجاب وكيل المدعي عليه ان وكيل المدعي غير مخولين بالترافع عن الحكومة او تحديد مدى قدرتها على تحمل نفقات مسار العملية السياسية ولو كان الامر كذلك لاعرضت الحكومة على القانون .

٧. ان ما اشارت اليه المادة (٣) باستثناء اصوات الاقليات المشمولة بنظام الكوتا من الغاء نتائج الخارج والحركة السكانية لمحافظة (الانبار ، صلاح الدين ، نينوى ، ديالى) وانتخابات النازحين في المخيمات وانتخابات التصويت المشروط ونزلاء السجون وانتخابات التصويت الخاص في اقليم كردستان يتناقض مع احكام المادة (١٤) من الدستور ، وكان المفروض اذا شاب الانتخابات تزوير الغاء جميع النتائج ولا يتم استثناء فئة دون اخرى . اجاب وكيل المدعي عليه رداً على هذا الطعن ان كوتا الاقليات محدود الاثر وان عدد المقاعد التي تنشأ عنها محدد سلفاً ولضمان حقوق الاقليات فقد اتجهت ارادة ممثلي الشعب للحفاظ عليها وان هذا الاستثناء لا يمثل دليلاً على صواب العملية الانتخابية .

٨. ان قانون المفوضية رسم آلية حل النزاعات الانتخابية من قبل المفوضية وقراراتها تخضع للطعن امام الهيئة القضائية في محكمة التمييز وان ارقام القضاء بموضوع ادارة الانتخابات يتعارض مع مهام القاضي ، وان الهيئة القضائية هي المختصة باعادة عملية العد والفرز او الغاء نتائج محطات او مراكز معينة كما حصل عام (٢٠١٠) او اعادة العد والفرز لمحطات محافظة بغداد . اجاب وكيل المدعي عليه ان المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بنظر مدى وجود تعارض بين النصوص القانونية وانما تختص بالبت بمدى دستورية النصوص القانونية . اما آلية فض النزاعات الانتخابية فقد تم نسخها بما ورد في قانون التعديل الثالث لقانون



كوفي مارى محبراق
داد كافي بالآبي ئيئتيمادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

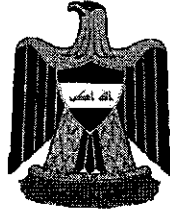
العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

الانتخابات وهو داخل في صميم الاختصاص التشريعي لمجلس النواب . اما القول بمخالفة القانون للمادة (٩٨) من الدستور فهناك فرق بين تكليف القاضي بمهمة مؤقتة وبين عمل القاضي خاصة وان هذه المهمة سوف تنتهي بالمصادقة على نتائج الانتخابات .

٩. ان إيقاف عمل اعضاء مجلس المفوضين الوارد في المادة (٥) يخالف المادة (٦١) من الدستور الذي يتطلب استجواب وسحب الثقة من رؤساء الهيئات المستقلة وان الايقاف عن العمل لم يرد له ذكر في الدستور او القانون . اجاب وكيل المدعى عليه ان مجلس النواب ليس في طور استجواب او سحب الثقة عن رؤساء الهيئات المستقلة وانما اتخذ هذا الاجراء لضمان قيام القضاة المنتدبين بمهام عملهم دون التداخل مع سواهم اضافة الى كف يد المعنيين بالعملية الانتخابية التي شابها خروقات خطيرة لحين انتهاء الاجراءات التحقيقية الخاصة بهم . وهذه الاجراءات منسجمة مع ارتباط المفوضية بمجلس النواب وخضوعها لرقابته .

١٠. ان تقرير اللجنة الوزارية المرسل لمجلس النواب والتي شكلت خلافاً للدستور والقانون كون مجلس الوزراء لا يملك صلاحية التحقيق في المخالفات الانتخابية وان تلك اللجنة لم تتول التحقيق في موضوع ادعاءات التزوير ولم تطلع على استمارات النتائج وآليات فرزها وانما استندت على تقارير بعض المرشحين الخاسرين ولم تقدم دليلاً واحداً على حدوث تلاعب واذا وجدت بعض الخروقات فلا يستدعي الغاء عملية انتخابية بكاملها . اجاب وكيل المدعى عليه ان هذا الطعن غير موجه لمجلس النواب وان القانون محل الطعن لا يتأثر بالحكم الذي تصدره المحكمة الاتحادية العليا ، كون القانون المطعون فيه يمثل عملاً دستورياً صادراً من سلطة مختصة مستقلاً عن التقارير الحكومية .

١١. بين وكيل المدعى ان اغلب النواب الذين حضروا جلسة التصويت هم من المرشحين الخاسرين وان المفوضية غير مسؤولة عن عدم فوزهم ولو كان هؤلاء من الفائزين فهل كان بالامكان عقد تلك الجلسات الطارئة واعادة العد والفرز بناء على رغبة البعض منهم وان قانون



كحو مارى حيراق
داد كاي بالآي نيتتيداي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

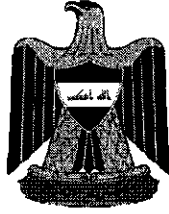
العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

التعديل اعد في نفس الجلسة وان الاضافات والحذف كانت برغبات بعض النواب وان المفوضية اصبحت هي الحلقة الاضعف واصبح اعضاء مجلس النواب الخاسرين هم الخصم. اجاب وكيل المدعى عليه ان كل النواب ممن صوت على القانون هم من الاعضاء المستمرين في العضوية لغاية نهاية الدورة الانتخابية وهذا هو الاساس الذي يتم الركون اليه ، اما الاتكاء على نتائج الانتخابات وان المجلس اصبح خصماً وحكماً فهي تقييمات شخصية غير منتجة ولا تعني المحكمة الاتحادية . وطلب وكيل المدعى الحكم بعدم دستورية التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل. في حين طلب وكيل المدعى عليه رد الدعوى . وقررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٣ رد طلب اصدار الامر الولائي لان اصدار قرار فيه سلباً او ايجاباً من شأنه اعطاء احساس لرأي المحكمة .

ثانياً: ادعى وكيل المدعى رئيس جمهورية العراق / اضافة لوظيفته بالدعوى المرقمة ١٠٤ / اتحادية / ٢٠١٨ ضد رئيس مجلس النواب / اضافة لوظيفته ان مجلس النواب صوت بجلسة استثنائية عقدها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٦ على قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ وياشر مجلس القضاء الاعلى بتنفيذه وقد شاب التعديل مخالفات دستورية وطلب الحكم بعدم دستوريته للأسباب التي ذكرها . وقد تم تبليغ المدعى عليه اضافة لوظيفته بعريضة الدعوى ومستنداتها فاجاب عليها بلانحته المؤرخة ٢٠١٨/٦/١٤ .

وسنبين طعون وكيل المدعى وردود وكيل المدعى عليه عليها تباعاً:

١. ان البرلمان صوت على التعديل في عطلة التشريعية لان فصله التشريعي الثاني انتهى في ٢٠١٨/٤/٣٠ ولا يجوز له ممارسة وظيفته التشريعية خلافاً للمادتين (٥٧ و ٥٨/ثانياً) من الدستور . اجاب وكيل المدعى عليه ان تشريع القانون تم في جلسة استثنائية وفق للمادة (٥٨/ثانياً) من الدستور .
٢. صوت المجلس في جلسة استثنائية اعتبرها مفتوحة خلافاً للمادة (٥٨/ثانياً) من الدستور .



كحو مارى مبراق
داد كاي بالأي نيتتبادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

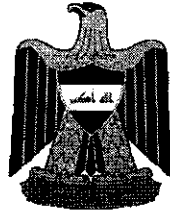
وان عبارة جلسة مفتوحة لم ترد في نصوص الدستور لان تشريع القانون يتطلب (قراءة اولى وثانية ومناقشة ومن ثم يعرض للتصويت) ويجب ان تكون فواصل زمنية بينهما ولم يسبق للمجلس ان شرع قانوناً في جلسة استثنائية مفتوحة . اجاب وكيل المدعى عليه ان الجلسة الاستثنائية التي عقدها المجلس تمت من صاحب الاختصاص الدستوري وهو رئيس مجلس النواب وان الادعاء بأن ذلك يتقاطع مع الدستور فهو تقييم شخصي من وكيل المدعى ولم يورد حكماً دستورياً بمنع ذلك .

٣. بين وكيل المدعى ان الجلسات الاستثنائية تعد لامور طارئة وان المجلس عقد جلسته لمناقشة وتصويب العملية الانتخابية التي تخضع للطعن امام القضاء . ولايبرر لعقد الجلسة الاستثنائية . اجاب وكيل المدعى عليه ان الشروط التي بينها وكيل المدعى فهي من عندياته . واذا لم يكن تصويب العملية الانتخابية التي شابها تزوير وتحريف واسع امراً يستدعي عقد جلسة استثنائية فما هو الامر الاستثنائي وان النصوص التي وردت في التعديل قد حلت محل النصوص الواردة في قانون انتخابات مجلس النواب وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ونسختها وامر ذلك يعود تقديره لمجلس النواب .

٤ . ان رئيس الجمهورية يتولى بموجب المادة (٧٣/ثانياً) من الدستور المصادقة واصدار القوانين وكان على مجلس النواب ارسال القانون لرئيس الجمهورية للمصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية . اجاب وكيل المدعى عليه ان مجلس النواب حدد تاريخ نفاذ القانون بتاريخ التصويت عليه لغرض العمل به باسرع وقت .

٥ . ان التعديل الثالث عدل اصل القانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ وصوت عليه خلافاً لقواعد التصويت للتشريعات . اجاب وكيل المدعى عليه ان تشريع التعديل تم بعد قراءة اولى وقراءة ثانية ومناقشة ثم التصويت عليه بعد اربعة ايام .

٦ . الغت المادة (٣) من قانون التعديل الثالث (نتائج انتخابات الخارج لجميع المحافظات



كوفي مارى مبراق
داد كافي بالآبي ئيقتيماحي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

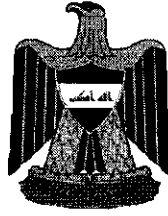
وانتخابات الحركة السكانية لمحافظات (الانبار وصلاح الدين ونيوى وديالى) وانتخابات النازحين في المخيمات وانتخابات التصويت المشروط والنزلاء في السجون وانتخابات التصويت الخاص في اقليم كردستان مخالفاً لاحكام المادة (٢٠) من الدستور والمادة (١٤) منه. اجاب وكيل المدعى عليه ان الغاء بعض النتائج لوقوع مخالفات جسيمة اثبتتها تقارير اللجنة الوزارية واللجنة الحكومية التي حققت في الخروقات الانتخابية والغيرت من قبل المجلس باعتباره ممثلاً للشعب .

٧. بين وكيل المدعى ان المادة (٥) من التعديل قضت بقيام مجلس القضاء الاعلى بانتداب (٩) قضاة لادارة مجلس المفوضين ومنحهم صلاحية المجلس وانتداب قاضي لكل مكتب في المحافظات بدلاً من المدراء الحاليين خلافاً للدستور . اجاب وكيل المدعى عليه ان انتداب قضاة لادارة مجلس المفوضين ولكل مكتب من مكاتب المحافظات فان ذلك لا يتعارض مع الدستور وان القاضي سيمارس عمل اداري وليس قضائي وان اسناد هذه المهمة للقضاء لحيادية القضاء .

وطلب وكيل المدعى اصدار امر ولائي بايقاف الاجراءات المتخذة من مجلس القضاء الاعلى استناداً لبيانه الصادر في ٢٠١٨/٦/٧ . فقررت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٣ رد هذا الطلب وطلب وكيل المدعى عليه رد الدعوى .

ثالثاً: ادعى وكيل الحزب الكوردستاني الديمقراطي في الدعوى المرقمة (١٠٦/اتحادية/٢٠١٨) ضد رئيس مجلس النواب واطرافه /اضافة لوظائفهم بان مجلس النواب اصدر واقر قانون التعديل الثالث لقانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٨ (والمقصود ٢٠١٣) المتضمن بمادته (٣) الغاء نتائج التصويت الخاص في اقليم كردستان ، وكذلك التصويت المشروط في مخيمات النازحين لمحافظات معينة ومنها نيوى وان المادة المذكورة تمثل خرقاً دستورياً ومخالف لمبدأ المساواة والديمقراطية وحق التصويت والمشاركة السياسية

اضافة الى ان القانون معيب من الناحية الشكلية للاسباب التالية:



كۆ ماري ميرواق
داد كاي بالأي ئيتتياحي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

١. لا يجوز لمجلس النواب الغاء نتائج الانتخابات وان ذلك يتم عبر السياقات المنصوص عليها في قانون الانتخابات وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

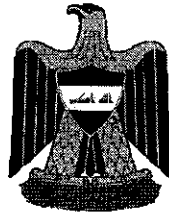
٢. ان الغاء نتائج التصويت الخاص والمشروط يعد انتهاك لمبدأ المساواة والديمقراطية.

٣. ان القانون يعد معيباً من حيث الشكل بوجود اصداره من قبل رئيس الجمهورية لذلك يعد بحكم عدم ولا يترتب اثار قانونية . وطلب ابطال والغاء القانون . وتم تبليغ المدعى عليه اضافة لوظيفته بعريضة الدعوى فاجاب عليها بلانحته المؤرخة ٢٠١٨/٦/١٤ التي جاء فيها.

ان الغاء بعض النتائج تم بالاستناد لوقوع مخالفات جسيمة اثناء العملية الانتخابية اثبتتها تقارير اللجنة البرلمانية واللجنة الحكومية المختصة بالتحقيق في الخروقات وباعتباره ممثلاً للشعب.

اما بالنسبة لضرورة مصادقة رئيس الجمهورية واصداره القانون فان القانون حدد نفاذه من تاريخ التصويت عليه . وان اتباع المجلس لذلك لضرورة العمل بالقانون باسرع وقت لضمان تصويب العملية الانتخابية ومراعاة المدد الدستورية الخاصة ببداية الدورة الانتخابية الجديدة وتلافي الاجراءات التقليدية في المصادقة على القوانين واصدارها ونشرها وطلب رد الدعوى.

وفي الموعد المحدد للنظر في الدعوى (٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٦ / اتحادية / ٢٠١٨) حضر وكلاء اطراف هذه الدعوى جميعاً بعد التبليغ دقت المحكمة عرائض الدعوى المذكورة فوجدت انها بذات الموضوع وهو الطعن بقانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب وان المدعى عليه فيها هو ذاته رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته. واختصاراً في الوقت والجهد واستناداً الى احكام المادة (٧٥) من قانون المرافعات المدنية قررت المحكمة النظر في الدعوى الثلاث موحدة واصدار حكم واحد فيها . نوذي على اطراف الدعوى الثلاثة فحضر عن المدعي رئيس الجمهورية اضافة لوظيفته الاستشاري القانوني القاضي السيد (ف . ج) وعن المدعي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحقوقيان السيدان (أ . ح . ع) و (ر . ن . ع) وعن المدعي الحزب الديمقراطي الكوردستاني المحامي السيد (ا . م)، وحضر عن المدعى عليه



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

نحو ما ري ميراق

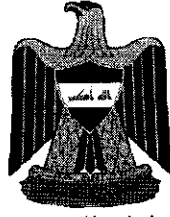
داد كاي بالأي نيتتياحي

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

رئيس مجلس النواب في الدعاوى الثلاثة الحقوقيان السيدان (ه . م) و (س . ط) وذلك بموجب الوكالات العامة المربوطة بملف الدعاوى ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً قبل جميع الاطراف في الدعاوى المذكورة. كرر وكلاء المدعين ما ورد في عرائض الدعاوى وطلبوا الحكم بما جاء فيها ، اجاب وكيل المدعى عليه نكر ما ورد في ما اوردناه في اللوائح الجوابية ونطلب رد الدعاوى للأسباب الواردة في لوائحنا . دقت المحكمة ما افاد الطرفان به في هذه الجلسة وبعدها تمت دراسة عرائض الدعاوى والدفع الواردة عليها . ووجدت ان الدعوى اصيحت مستكملة لأسباب الحكم ، وبناء عليه قررت المحكمة ختام المرافعة وتلي قرار الحكم علناً في الجلسة .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد من قراءة الطعون المقدمة في الدعاوى المذكورة في اعلاه على قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ انها توزعت على جانبين الاول ويضم طعون اجرائية على شكلية اصداره والموعود المحدد لنفاده ، وفي الجانب الثاني طعون تتعلق بعدم دستورية بعض من مواده من الناحية الموضوعية. فبالنسبة الى الطعون المتعلقة بإجراءات صدور القانون وبنفاده فأنها تتركز على عدم دستورية الجلسة المؤرخة ٢٠١٨/٦/٦ التي صدر القانون فيها وما سبقها من جلسات حيث ذهبت الطعون الى أنه صدر في جلسة (استثنائية) كان موضوعها (مناقشة الخروقات التي شابت العملية الانتخابية) ولم تكن محددة لاغراض تشريع القانون محل الطعن وإن ذلك يخالف أحكام المادة (٥٨/اولاً) من الدستور كما تذهب الطعون الى ذلك ، ومن الرجوع الى الاوليات والى دفع المدعى عليه رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته تجد المحكمة الاتحادية العليا أن القانون موضوع الطعن قد صدر في جلسة دعي اليها رئيس المجلس ، وبعد رفع الجلسة



جمهورية العراق

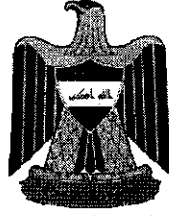
المحكمة الاتحادية العليا

كو^٧ هاري محيراق

داد كاي بالآي نيئتبيادي

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

الاستثنائية التي سبقت جلسة صدور القانون بأربعة أيام ، وقد تناولت وسائل الاعلام ذلك ، وعلمت الكافة بأن الجلسة المؤرخة ٢٠١٨/٦/٦ ستكون لتشريع القانون موضوع الطعن والتي قد انعقدت بنصاب كامل يتفق وأحكام المادة (٥٩) من الدستور ، وتم التصويت عليه وفق هذا النصاب أما الطعن الإجرائي الآخر فقد تعلق بكون القانون كان بصيغة (مقترح) وليس بصيغة مشروع مقدم من الحكومة وبصد هذا الطعن تجد المحكمة الاتحادية العليا أن ذلك ما تجيزه المادتان (٦٠/أولاً) و(٦٠/ثانياً) من الدستور وكذلك النظام الداخلي لمجلس النواب حيث مارس المجلس صلاحيته المنصوص عليها في المادتين المذكورتين والطعن الاجرائي الآخر من أن القانون قد نص على أن يكون نفاذه من تأريخ التصويت عليه وليس من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن ذلك ما تجيزه المادة (١٩/تاسعاً) من الدستور والمادة (١٢٩) منه أما بصد الطعن الذي يذهب الى ان القانون لم يرسل الى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه وإصداره ، وجواب ذلك ان عدم القيام بهذا الاجراء فوراً لا يمنع من صيرورته قانوناً نافذاً لأن رئاسة الجمهورية لا تملك دستورياً صلاحية نقض القوانين بعد دورة واحدة لاحقة لنفاذ دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ استناداً للمادة (١٣٨) من الدستور . اما الطعن الاجرائي الآخر بأن القانون قد صدر في جلسة حضرها النواب الخاسرون في انتخابات سنة ٢٠١٨ فالجواب عليه أن صلاحية مجلس النواب واعضاؤه التي قررها الدستور تبقى قائمة حتى انتهاء دورتهم الانتخابية وهي نهاية السنة التقويمية الرابعة التي تبدأ من تأريخ اول جلسة له ، استناداً للمادة (٥٦/أولاً) من الدستور. وطعن اجرائي آخر هو أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي من تملك حق الاشراف على عملية الانتخابات وجواب هذا الطعن ان هذه الصلاحية منحت لها



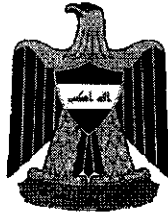
جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

كحو^٧ هاري حيراق
داد كاي والآي نيئتياادي

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

بموجب قانون. وقانون التعديل الثالث الذي انتدب القضاة لقيام بهذه المهمة هو قانون صدر وفق الاسس التي رسمها الدستور وهو واجب التطبيق . أما بالنسبة للطعن المتعلق بوقف عمل المفوضية فقد نص قانون التعديل عليه كأجراء احترازي موقوت بانتهاء اجراءات التحقيق الذي تجريه الجهات المختصة في الوقائع التي تنسب الى المفوضية بحكم خضوعها لرقابة مجلس النواب بموجب المادة (١٠٢) من الدستور ولا يأخذ الوقف هذا شكل الاستجواب المنصوص عليه في المادة (٦١/سابعاً) من الدستور . اما بالنسبة للطعن الذي ينصب على عدم اخذ مجلس النواب موافقة السلطة التنفيذية على تشريع القانون رغم انه يكلف مبالغ مالية فان الرد على ذلك ، إن مثل هذا الطعن يخص الحكومة وليس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومما تقدم من استعراض الطعون المقدمة في الدعاوى الموحدة المتعلقة بالجوانب الاجرائية في اصدار القانون موضوع الطعن وفي نفاذه فتجد المحكمة الاتحادية العليا انها لا تستند الى نص في الدستور ولا تشكل مخالفة لأحكامه. اما بالنسبة للطعون المتعلقة بالجانب الموضوعي الواردة على قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ، فقد توجهت المحكمة الاتحادية العليا الى دراسة مواد هذا القانون بصيغته الاخيرة الواردة رفقة كتاب مجلس النواب - الدائرة البرلمانية المرقم (٥٦٠٠/٩/١) المؤرخ في ٢٠١٨/٦/١٣ والمستندة الى التسجيل بالصوت والصورة لوقائع الجلسة التي شرع القانون فيها وستكون دراسته مادة مادة لتقرير موافقتها للدستور او مخالفتها لأحكامه وذلك في ضوء الطعون المقدمة عليها وجواب المدعى عليه اضافة لوظيفته عليها وكالاتي :
المادة (١) من القانون: وقد حلت هذه المادة محل المادة (٣٨) من قانون انتخابات مجلس النواب ، وقضت بإبدال اسلوب العد والفرز بواسطة جهاز تسريع النتائج الالكترونية الى اسلوب العد والفرز اليدوي في جميع المراكز الانتخابية لعموم العراق .

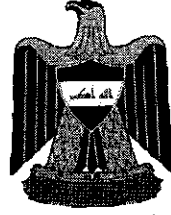


كحو^٧ مارى محىراق
داد كاي بالآي ئيئتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان توجه مجلس النواب هذا اجراء تنظيمي لعملية الانتخابات العامة وإعادة اطمئنان الناخب الى العملية الانتخابية ووفق صلاحيته المنصوص عليها في المادة (٦٠/اولاً) من الدستور . وليس في هذا التوجه مخالفة لأحكام الدستور .
المادة (٢) من القانون : وقد الزمت المفوضية بإجراء مطابقة اوراق الاقتراع مع التقرير الصادر من جهاز التحقق الالكتروني الخاص (باركود) واتخاذ الاجراءات اللازمة في ضوء ذلك .
وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان حكم المادة (٢) من القانون جاء هو الآخر خياراً تشريعياً لضمان الدقة في تدقيق النتائج وليس فيه مخالفة لأحكام الدستور .
المادة (٣) من القانون : وقد قضت بإلغاء نتائج انتخابات الخارج لجميع المحافظات وانتخابات الحركة السكانية لمحافظة الانبار وصلاح الدين ونيوى وديالى ، وانتخابات النازحين في المخيمات وانتخابات التصويت الخاص في اقليم كردستان . وقد جاء الغاء هذه النتائج في تلك المناطق بشكل مطلق ودون تمييز بين اصوات الناخبين التي ادليت في تلك المناطق بشكل سليم ودون مخالفات سواء بواسطة جهاز تسريع النتائج الالكترونية او غيره ، وبين الاصوات التي شابتها شائبة المخالفات كالتزوير بصوره كافة وبقية صور المخالفات التي تؤثر سلباً في العملية الانتخابية وتصادر اهدافها . وان الالغاء هذا الذي جاءت به المادة (٣) موضوع الطعن للأصوات التي جاءت بشكل سليم وموافق للقانون سواء داخل العراق او خارجه يشكل هدراً لهذه الاصوات ومصادرة لارادة الناخبين في تلك المناطق وهذا يتعارض مع احكام المواد (١٤) و(٢٠) و(٣٨/اولاً) من الدستور التي كفلت للمواطن حقه بالمساواة وحقه بالتصويت والانتخابات والترشيح وبإبداء الرأي في الامور العامة وفي مقدمتها حرية الرأي في انتخاب من يمثله في مجلس النواب . أما بالنسبة للنتائج التي شابتها المخالفات كالتزوير وغيره والتي رفعت بشأنها الشكاوى الى المفوضية وفق احكام المادة (٨) من قانون المفوضية او تلك المخالفات التي وردت في التقارير الرسمية والتي تستند على ادلة قانونية معتبرة ، فيمكن ارجاء اعلان نتائجها حين



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

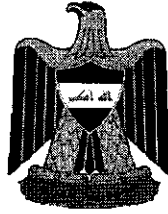
كو^٧ ماري مبراق

داد كاي بالأي نيتتيعادي

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

البت فيها سلباً او ايجاباً وذلك بهدف السير ببقية مراحل العملية الانتخابية بشكل قانوني وشفاف واعلان النتائج النهائية وارسالها الى المحكمة الاتحادية العليا للمصادقة عليها بعد التحقق ووفق اختصاصها المنصوص عليه في المادة (٩٣/سابعاً) من الدستور . هذا من جانب وفي جانب آخر جاء صدر المادة (٣) من القانون باستثناء أصوات الاقليات المشمولة بنظام (الكوتا) من الالغاء الذي اورده المادة المذكورة وذلك بشكل مطلق ايضاً ، وهذا الاستثناء من الالغاء دون تمييز بين الاصوات السليمة والاصوات التي شابها المخالفات يخالف أحكام المادة (١٤) من الدستور التي تنص على مساواة العراقيين امام القانون ودون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي . لذا فإن الاستثناء لأصوات الاقليات المشمولة بنظام (الكوتا) من الالغاء حتى وإن شابها شائبة المخالفات بكل مسمياتها وصورها سواء تحصلت داخل العراق او خارجه يخالف المبدأ الدستوري الذي جاءت به المادة (١٤) من الدستور . وفي ضوء ما تقدم فان ما جاءت به المادة (٣) موضوع الطعن من قانون التعديل الثالث مخالف بالكامل لأحكام الدستور .

المادة (٤) من القانون : فقد قضت هذه المادة بقيام (الهيئة القضائية للانتخابات) المشكلة في (محكمة التمييز الاتحادية) بموجب المادة (٨/ثالثاً) من قانون المفوضية بالغاء بعض نتائج الانتخابات في المراكز الانتخابية في حال وجود مخالفات تتطلب الالغاء ووفقاً للأدلة المتحصلة ونتيجة التحقيق في الشكاوى المرفوعة او التي سترفع الى المفوضية وكذا تلك التي أظهرتها التقارير الرسمية المرفوعة بهذا الصدد . وإن نص المادة (٤) من القانون الذي أوكل الإلغاء الى جهة قضائية جاء مقدراً انها ويحكم خبرتها ومهنتها هي الاقدر على تقييم الادلة على وجود المخالفة وتأثيرها على حرية الانتخابات سواء كانت المخالفة مشتملة على فعل التزوير المنصوص عليه في المادة (٢٨٦) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ بصوره التي عدتها المادة (٢٨٧) من نفس القانون والذي من شأنه ان يغير الحقيقة الى خلافها ويحدث



كحو مارى محراق
داد كاي بالآبي نيتتيعا دي

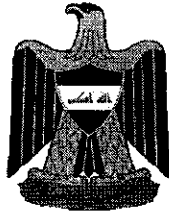
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

ضراً بالمصلحة العامة او بشخص من الاشخاص . أو غير ذلك من انماط المخالفات . فاذا ما ثبت للهيئة القضائية للانتخابات وجود مخالفة مؤثرة في عملية الانتخابات ، فتصدر قرارها بإلغاء النتائج الناشئة عنها . وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان الحكم الذي جاءت به المادة (٤) من القانون موضوع الطعن يشكل ضماناً لسلامة العملية الانتخابية ولا يخالف احكام الدستور .

المادة (٥) من القانون : وقد قضت بقيام مجلس القضاء الاعلى بانتداب (٩) قضاة للحلول محل اعضاء المفوضية الحاليين وقاض لكل مكتب من مكاتب المفوضية في المحافظات ، وقضت بانتهاء مهام القضاة المنتدبين هذه عند مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على النتائج النهائية للانتخابات . ومبدأ انتداب القضاة للعمل او لأداء مهام محددة خارج محاكمهم نصت عليه المادة (٤٩) من قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ وحددت الاماكن التي تجوز انتداب القاضي للقيام بمهامها والمدة المحددة للانتداب وهي لا تتجاوز ثلاث سنوات . ولم يكن من بين هذه الاماكن ما نصت عليه المادة (٥) من القانون موضوع الطعن وهو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتشكل هذه المادة تعديلاً للمادة (٤٩) من قانون التنظيم القضائي بإضافة مكان جديد يجوز للقاضي القيام بالمهام المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون وللفترة المحددة فيها . هذا بالإضافة الى أن الحكم الذي جاءت به المادة (٥) من القانون موضوع الطعن لا يتعارض مع حكم المادتين (٤٧) و (٩٨/أولاً) من الدستور لان القاضي المنتدب لا يجمع في نفس الوقت بين القيام بمهامه القضائية ومهامه في المفوضية او في مكاتبها وهذا الجمع بين المهمتين وهو ما حظرته المادة (٩٨/أولاً) من الدستور حيث سيتفرغ القاضي المنتدب بالكامل لمهامه الجديدة ولحين انتهاء مدة الانتداب وكذا الحال بالنسبة للمادة (٤٧) من الدستور لان القاضي المنتدب سيغادر طيلة فترة الانتداب مهامه في السلطة القضائية لذا فلا مخالفة لحكم المادة (٥) موضوع الطعن مع احكام الدستور .

المادة (٦) من القانون : وقد قضت بجعل العراق بالنسبة لمقاعد (الكويتا)



جمهورية العراق

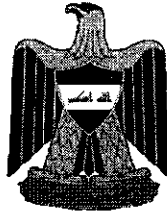
المحكمة الاتحادية العليا

خو^٧ مارى محيراق

داد كاي بالآبي ئيئتيجا دي

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

للمكون المسيحي دائرة واحدة ويتنظيم سجل انتخابي خاص بهم والحكم الوارد فيها يخص مسألة تنظيمية لا تخالف احكام الدستور .
المادة (٧) من القانون : وقد نصت على سريان احكام قانون التعديل الثالث على انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨ وهذا ينسجم مع الدستور ذلك أن العملية الانتخابية لعام ٢٠١٨ لم تكن قد انتهت حين صدور قانون التعديل الثالث ونفاذه لان هذه العملية لا تنتهي إلا بمصادقة المحكمة الاتحادية العليا على النتائج النهائية للانتخابات وفقاً لما تنص عليه المادة (٩٣/سابعاً) من الدستور لذا لا تشكل المادة (٧) من القانون موضوع الطعن مخالفة لأحكام الدستور .
المادة (٨) من القانون : وقضت بعدم العمل بأي نص يتعارض مع أحكام القانون موضوع الطعن . ومثل هذا النص درجت القوانين على وضعه تحسباً لما قد يكون هناك نص يتعارض مع احكام القانون ويتعارض مع اهدافه وتغيب الاسباب الموجبة لتشريعه . لذا فان حكم المادة (٨) من القانون ليس فيه مخالفة لأحكام الدستور .
المادة (٩) من القانون: التي قضت بنفاذ القانون من تأريخ التصويت عليه .
ويجد الحكم الوارد في هذا النص سنده في المادتين (١٩/تاسعاً) و(١٢٩) من الدستور حيث جوزتا العمل بالقانون وبنفاذه من التأريخ المحدد فيه وليس من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية لذا فلا مخالفة لنص المادة (٩) من القانون مع أحكام الدستور .
— وبناء على ما تقدم ذكره عند استعراض الطعون المقدمة على قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب سواء ما تعلق منها بالجوانب الاجرائية في اصدار القانون وفي نفاذ أحكامه او الطعون المقدمة على المواد التي وردت في القانون والتي أوردت المحكمة مضامينها وذكرت أزاء كل منها ما هو مخالف منها للدستور وما هو موافق لأحكامه . ومن كل ما تقدم قرر الحكم بـ :
اولاً — عدم دستورية نص المادة (٣) من قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب



جمهورية العراق

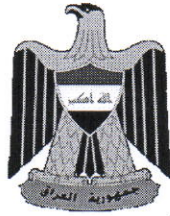
المحكمة الاتحادية العليا

شؤون ماوى محيراق

حاد كاي بالآبي نيتتياحدي

العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل والفاؤها للأسباب المذكورة ازاءها ولمخالفتها للمواد الدستورية وهي المواد (١٤) و (٢٠) و (٣٨/اولاً) من الدستور وإشعار مجلس النواب بذلك لأتخاذ ما يلزم .. وكذلك اشعار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بمكوناتها المنصوص عليها في المادة (٣) من قانونها لتتقف على اسباب الحكم بعدم دستورية المادة (٣) موضوع الطعن ومراعاة ذلك عند ممارسة صلاحيتها المنصوص عليها في المادة (٨) من قانونها عند النظر في الشكاوى الواردة وكذلك عند النظر في المخالفات الواردة في التقارير الرسمية المرفوعة عن المخالفات وكذلك إشعار (الهيئة القضائية للانتخابات) بما ورد في قرار الحكم هذا لمراعاته عند ممارسة صلاحيتها ومهامها المنصوص عليها في المادة (٤) من قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب والمادة (٨/ثالثاً) من قانون المفوضية ، وذلك بإلغاء الأصوات في المراكز الانتخابية في عموم العراق وخارجه التي رفعت او سترفع بشأنها الشكاوى أو ما ورد ذكره من مخالفات في التقارير الرسمية ذات العلاقة اذا ثبت وجود مخالفات في الحصول على تلك الاصوات كالتزوير وغيره من اوجه المخالفات المؤثرة في حرية الانتخابات وفي حرف إرادة الناخب وذلك بعد إجراء عملية العد والفرز اليدوي المنصوص عليها في المادة (١) من قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب بالنسبة لهذه الاصوات فقط دون غيرها وعدم المساس بأصوات المقترعين التي تحصلت بشكل قانوني سليم ودون أي مخالفات ولم ترد بشأنها شكاوى او يرد ذكرها في التقارير الرسمية ذات العلاقة بالمخالفات ودون وجود حاجة لإجراء عملية العد والفرز يدوياً عليها سواء تحصلت هذه الأصوات داخل العراق او خارجه وذلك تطبيقاً للأحكام الواردة في الدستور والتي تقدم ذكرها وهي المواد (١٤) و (٢٠) و (٣٨/اولاً) من الدستور احتراماً لإرادة الناخب وحقوقه في المشاركة في الشؤون العامة وعدم إهدار صوته الذي جاء دونما أية مخالفة ، إضافة الى اعمال مبدأ أن ما تم صحيحاً في ظل قانون او نص في قانون نافذ يبقى مرعياً وهذا ما أقرته المادة (١٣٠) من الدستور .




جمهورية العراق

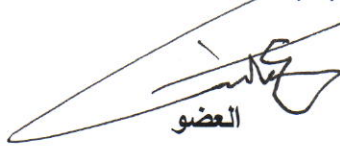
المحكمة الاتحادية العليا

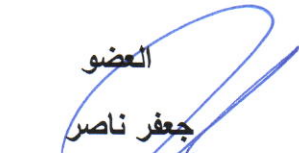
كو^٧ ماري عيلاق
داد كاي بالأي نيتتياحي


العدد: ٩٩ و ١٠٤ و ١٠٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨


ثانياً - رد بقية الطعون الواردة على قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب المتعلقة بالجوانب الاجرائية في اصدار القانون او في نفاذه وكذلك الطعون الواردة على مواده لأسباب المبينة ازاء كل طعن او مادة وذلك لعدم استناد هذه الطعون على سند من الدستور .
ثالثاً - تحميل الطرفين في الدعاوى الثلاث المنظورة المصاريف واتعاب المحاماة البالغة مئة الف دينار وبنسبة ما خسره كل منهم في تلك الدعاوى استناداً الى أحكام المادة (١٦٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ والمادة (٦٣) من قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٨١ .
و صدر قرار الحكم باتاً ومنزماً للسلطات كافة استناداً الى أحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ بالاتفاق وتلي علناً في الجلسة المؤرخة في ٢٠١٨/٦/٢١ .



الرئيس
مدحت المحمود

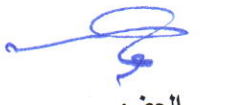

العضو
فاروق السامي

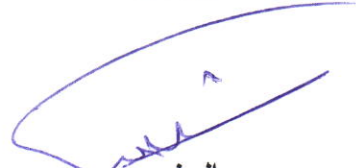

العضو
جعفر ناصر



العضو
اكرم طه


العضو
اكرم بابان


العضو
محمد النقشبندي


العضو
عبود التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين ابو التمن